وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department
وزارة العدل
نشرة الصحافة اليومية
اليوم: الأربعاء
التاريخ: ٤-٣-٢٠٢٠

الأنباء
محليات

شدد على أن سلامة الموظفين والمراجعين في مقدمات أولويات «العدل»

العفاسي تفقد مجمع محاكم الجهراء وأحال عدداً من الموظفين إلى التحقيق

المستشار د.فهد العفاسي مع عدد من الموظفين خلال الجولة في مجمع محاكم الجهراء

أسامة أبوالسعود

قام وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي، بجولة تفقدية لمحكمة الجهراء صباح أمس للاطمئنان على سلامة الإجراءات المتخذة للوقاية والالتزام بالإرشادات الصادرة من وزارة الصحة، مؤكدا ان سلامة الموظفين والمراجعين تأتي في اهتمامنا الأول في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد. وخلال الجولة أحال العفاسي عددا من موظفي محكمة الجهراء الى التحقيق الإداري بسبب عدم التزامهم بحسن سير العمل، مؤكدا الحرص على تذليل جميع العقبات أمام المحامين والمتقاضين لتحقيق رسالة الوزارة عبر تأمين كل مستلزمات العمل لإنجاز قضايا المواطنين بالسرعة المطلوبة.

وشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه كل موظف مقصر في عمله أو يعطل مصالح المواطنين والمراجعين، داعيا الى الالتزام بالعمل الجاد والمساهمة في تذليل كل العقبات تجاه المواطنين وخدمتهم وفق الأطر القانونية.

كما التقى العفاسي عددا من موظفي الوزارة للتعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون إنجاز بعض المعاملات وسبل تذليلها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٥	١٥٧٨٧

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اطمأن على سير العمل وسلامة الإجراءات الاحترازية

العفاسي أحال موظفين للتحقيق: محاسبة من يعطل مصالح المواطنين

| كتب ناصر الفرحان |

العفاسي متوسطا عددا من القياديين والموظفين

العفاسي خلال جولته التفقدية في محكمة الجهراء

قام وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية المستشار الدكتور فهد العفاسي بجولة تفقدية لمحكمة الجهراء، للاطمئنان على سير العمل وسلامة الاجراءات المتخذة من قبل الوزارة للوقاية الصحية والالتزام بالارشادات الصادرة من وزارة الصحة في شأن فيروس كورونا المستجد، مؤكداً أن سلامة الموظفين والمراجعين هي اهتمامنا الأول في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وخلال الجولة، أحال العفاسي عدداً من موظفي محكمة الجهراء الى التحقيق الاداري، بسبب عدم التزامهم بحسن سير العمل، مؤكداً حرص وزارة العدل على تذليل كافة العقبات امام المحامين والمتقاضين، لتحقيق رسالة الوزارة عبر تأمين كل مستلزمات العمل لانجاز قضايا المواطنين بالسرعة المطلوبة.

وشدد على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه كل موظف مقصر في عمله او يعطل مصالح المواطنين والمراجعين، داعياً الى الالتزام بالعمل الجاد والمساهمة في تذليل كافة العقبات تجاه المواطنين وخدمتهم وفق الاطر القانونية.

كما التقى عدداً من موظفي الوزارة للتعرف على ابرز المعوقات التي تحول دون إنجاز بعض المعاملات وسبل تذليلها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٥	١٤٧٩٥

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي يحيل موظفين بمحكمة الجهراء للتحقيق

تفقد سير العمل وأكد أولوية سلامة الموظفين والمراجعين

قام وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د. فهد العفاسي بجولة تفقدية لمحكمة الجهراء؛ للاطمئنان إلى سلامة الإجراءات المتخذة من جانب «العدل» للوقاية الصحية والالتزام بالإرشادات الصادرة من وزارة الصحة ومجلس الوزراء على خلفية اتخاذ الإجراءات المناسبة للوقاية من فيروس كورونا المستجد، مؤكداً أن «سلامة الموظفين والمراجعين هي اهتمامنا الأول في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد».

وخلال الجولة، أحال العفاسي عدداً من موظفي محكمة الجهراء إلى التحقيق الإداري بسبب عدم التزامهم بحسن سير العمل، مؤكداً حرص «العدل» على تذليل جميع العقبات أمام المحامين والمتقاضين لتحقيق رسالة الوزارة عبر تأمين كل مستلزمات العمل لإنجاز قضايا المواطنين بالسرعة المطلوبة.

العفاسي متفقداً محكمة الجهراء أمس

وشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه كل موظف مقصر في عمله أو يعطل مصالح المواطنين والمراجعين، داعياً إلى الالتزام بالعمل الجاد، والمساهمة في تذليل كل العقبات تجاه المواطنين وخدمتهم وفق الأطر القانونية.

كما التقى الوزير عدداً من موظفي «العدل» للتعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون إنجاز بعض المعاملات، وسبل تذليلها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٥	٤٣٦٤

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي: استنفار كل الطاقات للقيام بالدور التوعوي بفيروس «كورونا»

الوزير أثناء تفقده محكمة الجهراء

كتب عمار الحسيني

أكد وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حرصت على تطبيق القرارات والتعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء والمتعلقة بوضع خطة توعوية وتثقيفية لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وقال العفاسي عقب ترؤسه اجتماعاً تنسيقياً لقياديي الوزارة في مكتبه أمس: إن وزارة الأوقاف ومنذ اللحظه الأولى لظهور فيروس كورونا فعّلت إداراتها وقطاعاتها للتفاعل مع هذا الحدث وبدأت في اتخاذ حزمة من القرارات والتعاميم لتنظيم العمل وتوعية الجمهور.

وأضاف الوزارة بدأت بتخصيص خطبة صلاة الجمعة لتوعية الجمهور وإيضاح كيفية التعامل مع مثل هذه الأوضاع من منظور شرعي بالإضافة إلى تفعيل قرارات ديوان الخدمة المدنيه وإيقاف العمل ببصمة الحضور والانصراف للعاملين في مختلف إدارات وقطاعات الوزارة وإلغاء جميع المهمات والدورات الخارجية والورش والمحاضرات حتى إشعار آخر، مشيراً إلى ان الوزارة قامت بالتنسيق مع وزارة الإعلام لنشر فلاشات توعوية تثقيفية تبين كيفية التعامل والحيطة والحذر من هذا الفيروس المستجد.

وختم العفاسي بالتأكيد على استنفار كل الطاقات للقيام بالدور التوعوي والتثقيفي ولحماية العاملين في الوزارة من فيروس كورونا والحرص على توفير كل مستلزمات النظافة والطهارة في جميع المساجد والقطاعات والإدارات المختلفة.

من جانب آخر، قام وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية المستشار فهد العفاسي بجولة تفقدية لمحكمة الجهراء للاطمئنان على سلامة الاجراءات المتخذة من قبل الوزارة للوقاية الصحية والالتزام بالارشادات الصادرة من وزارة الصحة، مؤكداً ان سلامة الموظفين والمراجعين هي اهتمامنا الاول في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وخلال الجولة أحال العفاسي عددا من موظفي المحكمة إلى التحقيق الاداري بسبب عدم التزامهم بحسن سير العمل، مؤكداً حرص العدل على تذليل جميع العقبات أمام المحامين والمتقاضين لتحقيق رسالة الوزارة عبر تأمين كل مستلزمات العمل لانجاز قضايا المواطنين بالسرعة المطلوبة.

وشدد العفاسي على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه كل موظف مقصر في عمله أو يعطل مصالح المواطنين والمراجعين، داعياً الى الالتزام بالعمل الجاد والمساهمة في تذليل كافة العقبات تجاه المواطنين وخدمتهم وفق الاطر القانونية.

والتقى العفاسي عدداً من موظفي الوزارة للتعرف على ابرز المعوقات التي تحول لانجاز بعض المعاملات وسبل تذليلها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٤	٣٩٢٤

القبس
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المحاكم ستشهدها في الفترة المقبلة

«كورونا» يزيد شكاوى السب والقذف

مبارك حبيب

بعد أن أثار فيروس «كورونا» الذعر في دول العالم، وأصبح حديث الساعة في الكويت إثر اكتشاف عشرات الحالات المصابة، أخذ الموضوع أبعاداً أخرى على الصعيدين القضائي والقانوني، بسبب الجدال الذي سرعان ما تحول إلى سب وقذف من قبل بعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

ورغم أن صوت العقلاء هو الأعلى في هذه المواقع وداع إلى ضبط النفس وترك الأمور بيد المختصين وعدم الانجرار وراء الذين أخذوا الأمر إلى بعد آخر يتعلق بالطائفية، فإن ذلك الصوت لم يمنع وصول شكاوى إلى النيابة العامة والمحاكم، بسبب تغريدات تنطوي على إشاعات وسب وقذف وإساءات.

وأبلغت مصادر قانونية **القبس** أن القضايا

> شكاوى بالجملة بسبب تغريدات تنطوي على إشاعات وسب وقذف

والشكاوى بسبب «كورونا» أكثر من عدد الحالات المصابة، فبعض المحامين يرصدون أشخاصاً تعرضوا لموكليهم بالسب، تمهيدا لتقديم شكاوى بحقهم إلى النيابة العامة، على خلفية الأحداث التي صاحبت فيروس كورونا في البلاد، مشيرة إلى أن أعداد هذه الشكاوى قد تفوق أعداد المصابين بالفيروس الذين تم الإعلان عنهم من قبل وزارة الصحة.

وقالت المصادر إنه ومن دون أي شك فإن هذه الشكاوى ستطالب بحبس المتهمين وإلزامهم بالتعويض بآلاف الدنانير، حيث ان المدعين سيؤكدون انهم تعرضوا للإهانة علناً، كما ان هناك شكاوى أخرى ستقدم ضد مغردين من مغردين آخرين تتهمهم بازدراء الأديان وتطالب بمعاقبتهم بالسجن، لكنه يبقى الفيصل هو أحكام القضاء التي تمثل «عنوان الحقيقة» دائماً.

وعلى الرغم من قرب وصول هذه الشكاوى إلى المحاكم فور الانتهاء من إعدادها، فإن البعض يعتبر الأمر طبيعياً، حيث انه من غير المعقول السيطرة على جميع مستخدمي التواصل الاجتماعي، بما أن جميع الأعمار والثقافات تشارك في إبداء آرائها، فمن الطبيعي ألا يكون الجميع عاقلاً، أو يستطيع ضبط النفس أو الالتفات وعدم الرد على بعض الآراء.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٤	١٦٧٣٢

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحمود لـ «الأنباء»: الحجر الصحي «ضبط إداري» يتضمن لوائح مستقلة تستند مباشرة إلى الدستور

■ الحرية الشخصية مقدسة لكن الصحة العامة والأمن العام مقدسان أيضاً وفي الحقوق الدستورية يتم التوفيق بينهما دون أن نخل بحق على حساب آخر

آلاء خليفة

ذكر أستاذ القانون الدستوري في قسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.إبراهيم الحمود أن موضوع الحجر الصحي من المواضيع المهمة جدا والتي تخضع لما يسمى بالضبط الإداري، موضحا أن لوائح الضبط الإداري هي لوائح مستقلة تستند مباشرة إلى الدستور دون الحاجة إلى قوانين تستند إليها ولكن بشرط ألا تخالف أي قوانين موجودة. وأوضح الحمود في تصريح خاص لـ«الأنباء» أن

د. إبراهيم الحمود

المشرع الكويتي نظم منذ عام 1968 قواعد الحجر الصحي وأعطى لوزير الصحة الحق في أن يحجر خلال الفترة الزمنية التي يتم تقريرها بناء على الحالات ونوع المرض والوباء وامتداده وكيفية انتقاله موضحا أن هذا الأمر يستند إلى الدستور الكويتي الذي نص على أن الدولة «والمقصود بها السلطة التنفيذية تحديدا» عليها واجب الحفاظ على الصحة العامة والأمن العام والسكينة العامة في المجتمع.

وأشار الحمود إلى أن فيروس كورونا يعتبر وباء يؤثر على الصحة العامة من ناحية وعلى الأمن العام من ناحية أخرى ومن ثم فإن من حق الدولة وفقا لأحكام الدستور والقوانين أن تتدخل وتقوم بعمل الحجر الصحي على من ترى أن في انطلاقه إلى الأماكن العامة أو حتى في مسكنه يؤثر على الآخرين المحيطين من حوله وأن تكون هناك احتمالية في نقل العدوى لهم وهنا يكون الحجر الصحي ضرورة.

وذكر الحمود أن الحرية الشخصية مقدسة، ولكن أيضاً الصحة العامة والأمن العام مقدسان، وبالتالي فإن في الحقوق الدستورية يتم التوفيق بينهما دون أن نخل بحق على حساب الحق الآخر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٦	١٥٧٨٧

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حوار

أحمد الكندري لـ «الراي»: درّبنا 8153 موظفاً على 838 برنامجاً بكلفة 1.5 مليون دينار

«الخدمة المدنية»:
اعتمدنا 23 هيكلاً تنظيمياً لجهات حكومية في 2019

| كتب علي العلاس |

أعلن الوكيل المساعد لقطاع شؤون التطوير الإداري في ديوان الخدمة المدنية أحمد الكندري عن تمكن القطاع العام الفائت من تدريب 8153 موظفاً بكلفة ما يقرب من 1.5 مليون دينار في الجهات الحكومية على برامج عامة وخاصة، مبيناً أنه تم تدريب 1674 متدرباً على 75 برنامجاً عاماً بكلفة 117 ألفاً و730 ديناراً في حين تم تدريب 6479 متدرباً على 763 برنامجاً خاصاً بكلفة 765 ألفاً و892 ديناراً، إضافة إلى تدريب 138 متدرباً من موظفي الديوان على 38 برنامجاً.

وأشار الكندري في حوار مع «الراي» إلى انتهاء الديوان، العام الفائت، من اعتماد 23 هيكلاً تنظيمياً والانتهاء من الوصف الوظيفي لعدد من الجهات الحكومية، موضحاً أنه «جار العمل على استكمال الوصف الوظيفي للجهات التي لم تستكمله بعد».

وأوضح أنه منذ 2018 وحتى الآن، تمكن القطاع الإداري من رفع 1964 خدمة تقدمها وزارات الدولة للمواطنين على موقعه الإلكتروني، منها 526 خدمة تقدمها الإدارات الحكومية و 738 خدمة تقدمها الجهات ذات الميزانية الملحقة، وأخيراً رفع 228 خدمة تقدمها جهات ذات الميزانية المستقلة، تسهيلا على المواطنين لمعرفة الإجراءات التي يجب اتباعها لإنشاء معاملاتهم في الجهات الحكومية.

وفي ما يلي نص الحوار:

• ماهي أبرز المهام التي يقوم بها القطاع؟

- إن القطاع يقوم بإنجاز العديد من الأهداف المنشودة ومن بينها، التركيز في الخطة التدريبية على تكثيف البرامج المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة على الأموال العامة ونشر الوعي الرقابي الإداري لدى الفئة العليا والوسطى، بالاضافة الى برامج إدارية تعود بالنفع على منتسبي الفئات الإشرافية والتنفيذية وكوادر التطوير الإداري وبرامج الولاء الوظيفي والمؤسسي والعمل بروح الفريق الواحد ويقوم القطاع بتهيئة العاملين الجدد وذلك بإدراج برامج تدريبية مخصصة لتلك الفئة لتهيئتهم وإعدادهم لمواجهة أعباء الوظيفة الجديدة.

كما يقوم القطاع بالمضي قدماً نحو تقليص حجم الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية، وإعادة تنظيمها، بناء على قرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الشأن والانتهاء من وضع أطر نمطية لبعض الوحدات التنظيمية للمحافظة على سلامة الأوضاع التنظيمية للجهات الحكومية، إضافة إلى أن القطاع يتواصل بشكل مستمر مع الجهات الحكومية، من أجل تحديث وإضافة البيانات في نظام دليل الخدمات الحكومية.

أما في ما يخص التدريب في خطة البرامج الخاصة للجهات الحكومية، يقوم القطاع بالاشراف ومتابعة تدريب تلك الجهات لموظفيها وحرص على التزامهم بالضوابط الفنية والمالية، بالاضافة الى مد يد العون في تحديد احتياجاتهم التدريبية في حال طلبهم ذلك.

أحمد الكندري

• ما أبرز الإنجازات التي حققها القطاع خلال السنوات الأخيرة؟

- قام القطاع خلال العام الفائت بتدريب 1674 متدرباً بعدد برامج 75 برنامجاً بكلفة 117730 ديناراً (برامج عامة) وفيما يخص البرامج الخاصة قام القطاع بتدريب 6479 متدرباً بعدد برامج 763 بكلفة 765892 ديناراً، أما بالنسبة لموظفي الديوان فقد تم تدريب 138 متدرباً بعدد برامج 38 برنامجاً.

• ما أبرز الجهود التي يبذلها قطاع التطوير الإداري؟

- على مستوى تطوير الخدمة واساليب العمل بقوم القطاع بصفة دورية بمخاطبة جميع الجهات الحكومية لتحديث وإضافة البيانات في نظام دليل الخدمات الحكومية وقد تم الانتهاء من اعتماد الخدمات التي تقدم في بعض الجهات الحكومية في نظام دليل الخدمات الحكومية، وجار التواصل والعمل مع الجهات الخدمية، وأحب أن أشير إلى انه تم منذ 2018 وحتى الآن اعتماد 1964 خدمة على مستوى الوزارات واعتماد 526 خدمة على مستوى الإدارات الحكومية واعتماد 738 خدمة على مستوى الجهات ذات الميزانية الملحقة و228 خدمة على مستوى الجهات ذات الميزانية المستقلة.

• ماذا عن الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية، هل انتهى الديوان من إعادة هيكلتها؟

- تمت مطابقة جميع الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية مع النظم المتكاملة، كما تمت مخاطبة بعض الجهات بهذا الشأن، وجار مخاطبة الجهات التي لم يتم التواصل معها بهذا الشأن.

• في ما يخص الوصف الوظيفي، هل هو مطبق في جميع الجهات الحكومية، وكيف يتم التعامل مع تسكين الوظائف الشاغرة؟

- القطاع يقوم ببذل قصارى جهده، ويتواصل مع جميع الجهات الحكومية بالدولة مطالباً اياها بضرورة الانتهاء من الوصف الوظيفي لديها، وبالفعل تم الانتهاء منه في عدد من الجهات الحكومية وجار حالياً التواصل مع بقية الجهات لتطبيقه في أسرع وقت، وهنا أحب أن اوضح أن القطاع لا يتعامل مع تسكين الوظائف بصورة مباشرة، ولكن يقوم بتزويد الإدارات ذات الاختصاص بالهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لتلك الجهة لكي تستكمل الادارة ذات الصلة تسكين الوظائف.

• ماذا عن الهياكل التنظيمية؟

- تتم دراسة جميع المواضيع الخاصة بالهياكل التنظيمية التي ترد من الجهات الحكومية، ويتم عرض ما تم التوصل إليه على مجلس الخدمة المدنية لاتخاذ القرار المناسب، حيث تم خلال العام الفائت الانتهاء من 23 هيكلاً تنظيمياً واعتمادها، سواء كانت هياكل تنظيمية كاملة او بعضاً من أجزاء الهيكل، وفيما يتعلق بإنجازات القطاع الخاصة بالتقييم والوصف الوظيفي، فإن القطاع انتهى من الوصف الوظيفي لعدد من الجهات الحكومية، وجار العمل على استكمال الوصف الوظيفي للجهات التي لم تستكمله بعد.

3456 خدمة تقدمها جهات الدولة الحكومية رفعها الديوان على موقعه

انتهينا من الوصف الوظيفي لعدد من الجهات وجار التنسيق لتطبيقه بأسرع وقت

تأهيل 6479 متدرباً على 763 برنامجاً خاصاً بـ 892 ألف دينار

تدريب 1674 موظفاً على 75 برنامجاً عاماً بـ 730 ألف دينار

تكثيف البرامج المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة على المال العام

تأهيل 164 من الكوادر الواعدة كمدربين لموظفي الحكومة

تطرق الكندري إلى أبرز المشاريع والتصورات التي دفع بها القطاع لتطوير عمل الجهات الحكومية، قائلاً إنه تماشياً مع السياسة العامة للدولة في تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد وتأهيل القياديين، فقد قام القطاع خلال العام المنصرم بتدريب عدد من موظفي الفئة العليا والوسطى والاشرافية، على برامج تتفق وهذا النهج، ونذكر من بين تلك البرامج قانون حماية الأموال، تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري، مستجدات قانون الخدمة المدنية، مستجدات قانون التأمينات الاجتماعية، الاتيكيت والبروتوكول الدولي للقياديين، فن التحدث امام وسائل الإعلام، وإيماناً من القطاع في توفير أهل الاختصاص بدلاً من الاستعانة بمدربين من خارج الجهات الحكومية قد تم تأهيل 164 من الكوادر الواعدة من مختلف الجهات الحكومية، من خلال برنامج اعداد مدرب والذي عقد على مستويين (مبتدئ - متقدم)، للاضطلاع بمهام التدريب في جهاتهم.

وأضاف انه تم أيضاً تدريب 99 موظفا من المعينين الجدد، لتهيئتهم لأداء مهام وظائفهم، وتعريفهم بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل.

«إدارات التطوير»... حلقة الوصل بين «الديوان» والجهات الحكومية

بشأن العلاقة التي تربط قطاع التطوير الاداري في ديوان الخدمة المدنية بإدارات التطوير بالجهات الحكومية، قال الكندري إنه تم عقد لقاءات تطويرية عدة مع إدارات التطوير الاداري والتدريب بالجهات الحكومية، وكان الهدف الاساسي والرئيسي من عقد تلك اللقاءات هو عرض تجارب الجهات الحكومية والتعرف عليها عن قرب وكذلك مدى الاستفادة منها وتعميمها على بقية الجهات الحكومية كل في تخصصه.

وأضاف إن إدارات التطوير الاداري بالجهات الحكومية هي حلقة الوصل بين الديوان وبين الجهة الحكومية الموجودة بها تلك الادارة، ويعول عليها قطاع التطوير كثيراً من اجل ايصال الفكر الاداري الناجح، وتعميم نتائج الدراسات والمشاريع التي ينفذها القطاع.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٩	١٤٧٩٥

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة أحالت "المغرد الماركسي" و"حارق الدورية" إلى السجن

كتب - جابر الحمود:

قررت النيابة العامة حبس "المغرد الماركسي" وامرت باحالته الى السجن المركزي، بعد ضبطه من قبل رجال ادارة المباحث الالكترونية.

كما امرت النيابة باحالة شخص "بدون" سكران حرق دورية في العاصمة الى السجن.

وكان المتهم الاول المغرد الماركسي، انكر خلال التحقيق الاتهام المسند اليه وصلته بالحساب، واكد انه لا يعرف عن ذلك الحساب شي ولم يقم بادارته، فيما طلبت النيابة العامة من المباحث الالكترونية استدعاء ضابط الواقعة للاستماع الى اقواله.

اما بشأن المتهم الثاني في قضية حرق دورية، فتنتظر النيابة العامة تقارير الادلة الجنائيه لبيان تحليل المتهم بشأن التعاطي والسكر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٧	١٨٢٨٥

القبس
أحكام قضائية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

3 سنوات سجناً لـ«القاضي الوهمي»

مبارك حبيب

قضايا النصب على كل شكل ولون، ورغم أن قضية «السجين النصاب» التي كشفتها **القبس** مؤخرا، ولا تزال تتداول جلساتها في المحاكم، هي الأبرز والأكثر فداحة، فصلت محكمة الجنح امس في قضية جديدة بطلها قاض وهمي.

وقضت المحكمة بحبس مواطن انتحل صفة «قاض» لمدة 3 سنوات مع الشغل والنفاذ، وكان الهدف من هذا الانتحال أن يوهم ضحاياه بأنه قادر على تغيير الأحكام لمصلحتهم بعد ان اكتشف ان لهم قضايا «إرث» بمبالغ طائلة في المحاكم.

تفاصيل هذه القضية بدأت عندما تعرف المتهم على فتاتين، الأولى كانت لها قضية «إرث» والأخرى لها قضية «طلاق»، حيث أبلغهما انه يعمل قاضياً في المحكمة. دفاع أحد الضحايا، المحامي مصطفى ملا يوسف، حضر أمام المحكمة وترافع شفاهة، وقدم مذكرة دفاع مؤكدا ثبوت أركان جريمة النصب والاحتيال بحق المتهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٣	١٦٧٣٢

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لمحة

مخاصمة القضاء

يسعى العالم وفق كل مظاهره الحضارية وتكريساً لأسس الدولة المدنية إلى تأكيد فصل السلطات الثلاث وتعاونها بحيث لا تطغى سلطة على أخرى، وهو المبدأ الذي أكده مونتسكيو منذ قرون ولازال معمولاً به في جميع الدساتير المعاصرة ومن ضمنها الدستور الكويتي. وفي ظل هذه الطفرة المعاصرة لتأكيد آلية فصل السلطات كمظهر من مظاهر تطور الدول، فإنه بالمقابل يسعى البعض ولو بحسن نية، إلى التضييق على السلطة القضائية والتدخل في شؤونها، بالرغم من أن التاريخ قد أكد على أهمية السلطة القضائية في تكريس دولة الحق والقانون ومن ذلك سؤال أحد المواطنين في بريطانيا لرئيس الوزراء ونستون تشيرتشل في خضم المعارك الحربية الدائرة في الحرب العالمية الثانية عن أحوال البلد وكيف أن الخراب قد عم بكل البلد وأن الاقتصاد متراجع وأن الوضع سيئ جداً، فبادر تشيرتشل وسأل الموجودين هل القضاء ببلدنا بخير؟ فأجابوه قائلين: نعم إنه بخير.. فقال لهم إذاً لا تقلقوا على بريطانيا فهي بخير.

وبالرغم من قدسية القضاء ودوره المحوري في تطور الأوطان والشعوب إلا أن هناك محاولات للتأثير على رجالاته من خلال إقرار قانون مخاصمة القضاء، حيث شهدت جلسة مجلس الأمة المنعقدة في 19 فبراير 2020، مناقشة اقتراحين مقدمين من اللجنة التشريعية بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية، حيث إن فكرتهما واحدة، وهي إعادة الالتماس بالنظر في الأحكام سواء كان الحكم بالاستئناف أو التمييز واتضح لاحقاً ببراءة المتهم.

وقال بعض النواب أن الكويت ليس لديها قانون مخاصمة القضاء، ويجب أن نكون متوازنين وحماية حق الخصوم من دون أن يكون القانون في حفظ حق ومكانة القضاء، والتعويض للطرف الذي وقع عليه ضرر من حكم فيه خطأ جسيم لا يجبر بالضرر إنما يجب أن يكون هناك تفتيش قضائي متفرغ. في حين قال بعض النواب إن هناك دول غيرت مسمى (مخاصمة القضاء) بما يحفظ حقوق الناس والقضاة، وتم تغييره إلى المسؤولية المدنية للدولة، ونخاف أن يؤثر هذا القانون في أحكام القضاء ونتمنى عدم الاستعجال.

وبالنظر إلى الاتجاه المقارن فهناك تطور من المخاصمة الشخصية للقاضي إلى المساءلة للدولة محل القاضي من خلال أنظمة متعددة وهي «النظام اللاتيني» و«نظام الكومن لو» كما هو حاصل في القانون الانجليزي فهو يميز بين طائفتين من القضاء فكل شخص ينتمي إلى هذه الطائفة يتمتع بحصانة كاملة بشرط أن يحكم بحدود اختصاصه وان يكون حسن النية، وفي أميركا وكندا جميع القضاة محصنون في مسؤوليتهم المدنية، وفي مسؤولية القضاء اللاتيني في مخاصمة القضاء قالوا انه لا يجوز تطبيقه وذلك للأسباب التالية كصعوبة تحديد خطأ القاضي كما أنها توجد أدوات للطعن على الأحكام لتصحيحها.

إن نصوص الدستور الكويتي تتكلم عن استقلالية القضاء ونزاهته ولا سلطان على القضاة، فبدل الحديث عن قانون مخاصمة القضاء، والتضييق عليهم، يجب الأخذ بالاتجاه العالمي في التشريع الذي أشرنا إليه سابقا، وبالمقابل يجب الاجتهاد في تقديم قوانين تكفل لأعضاء السلطة القضائية ضمانات من شأنها أن تزرع الطمأنينة والثقة لديهم وأن تشعرهم بالاستقرار وتوفر لهم الرعاية الكاملة، ومن أهمها قانون استقلال السلطة القضائية، فهل يتصور متصور ما هو أثر رفع دعوى مخاصمة ضد قاضٍ على نفسيته وأدائه في باقي الخصومات المعروضة عليه؟

وللعلم فقط فتقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة 2007 أكد أن وجود الفساد القضائي مرتبط كثيرا في حالة وجود فساد من قبل القطاع الحكومي وأيضا يظهر واضحاً عند تدخل السلطة التشريعية والتنفيذية في إجراءاته.

والله من وراء القصد،،،

المحامي رياض الصانع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٨	٣٩٢٤

الوسط

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

القضاء اللبناني يحقق مع المصارف في قضايا تحويل أموال طائلة للخارج

استمع النائب العام المالي اللبناني، إلى إفادات 15 مسؤولاً مصرفياً بشأن تحويل 2.3 مليار دولار إلى الخارج خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي رغم أزمة السيولة التي تشهدها البلاد والقيود المشددة على حركة الأموال.

وتفرض المصارف منذ سبتمبر إجراءات متشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال خصوصاً الدولار، حتى بات لا يمكن للمواطن في بعض المصارف سوى الحصول على 100 دولار أسبوعياً. كما منعت البنوك التحويلات المالية إلى الخارج.

ورغم تلك الإجراءات، توالت الاتهامات بتحويل أصحاب المصارف وسياسيين ومتمولين مبالغ ضخمة إلى الخارج مع بدء حركة الاحتجاجات ضد السلطة الحاكمة في 17 أكتوبر/تشرين الأول وحتى نهاية العام 2019، خصوصاً خلال أسبوعين أغلقت فيهما المصارف أبوابها عند بدء الحراك الشعبي. وأعلنت السلطات أنها ستحقّق في الأمر بالتنسيق مع مصرف لبنان.

على الجانب الآخر، أفاد مصدر قضائي صحافيين الاثنين أن النائب العام المالي علي ابراهيم استمع الى إفادات رؤساء مجالس إدارة 14 مصرفاً ورئيس جمعية المصارف سليم صفير.

وأوضح أن التحقيق تناول قضايا أساسية شغلت الرأي العام في الفترة الأخيرة، وأدت إلى ضرب الثقة بالقطاع المصرفي أبرزها: أسباب تحويل الأموال الطائلة العائدة لأصحاب المصارف إلى الخارج، ما أضعف السيولة في الأسواق المالية الداخلية، وعدم تمكين المودعين من السحب من حساباتهم بالدولار الأميركي والعملة الأجنبية، في حين أن هذا الحظر لا يسري على النافذين.

وتطرق التحقيق أيضاً إلى عدم تمكين المودعين من إجراء تحويلات إلى الخارج يحتاجونها لضرورات التجارة أو حتى للطلاب في الخارج.

ويشهد لبنان الذي يستشري الفساد في مؤسساته، أسوأ أزمة اقتصاديّة منذ الحرب الأهليّة (1975–1990)، ما يُهدّد المواطنين في وظائفهم وحياتهم المعيشية تزامناً مع أزمة سيولة حادّة وارتفاع مستمرّ في أسعار المواد الأساسيّة.

ويتزامن الانهيار الاقتصادي مع اقتراب استحقاق تسديد جزء من الدين العام المتراكم عبارة عن سندات يوروبوندز بقيمة 1.2 مليار دولار، ما يثير جدلاً وسط انقسام حول ضرورة التسديد في موعده في التاسع من مارس الحالي أو التخلّف عنه. ويُتوقع أن تحسم الحكومة قرارها هذا الأسبوع لناحية التسديد أو عدمه. وكانت المصارف تمتلك 50%، من سندات اليوروبوندز مقابل 11%، لمصرف لبنان و39%، لمستثمرين أجانب، وفق تقرير نشره "بنك أوف أميركا ميريل لينش" في نوفمبر. إلا أن هذه النسب قد تكون تغيّرت وسط تقارير عن بيع مصارف محلية مؤخراً جزءاً من السندات لمستثمرين أجانب.

وأوضح المصدر القضائي أن التحقيق شمل أيضاً مسألة بيع سندات اليوروبوندز لمؤسسات مالية خارجية، رافضاً الإفصاح عن الأسباب التي برّرت بها المصارف أسباب هذه العمليات. ولا يزال التحقيق مستمراً، على أن يستمع النائب العام المالي الأسبوع الحالي أيضاً لممثلين عن باقي المصارف.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٨	٣٦٣٨

الجريدة

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٥/ ٣/ ٢٠٢٠- قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا، وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ١٢٣/ ٢٠١٩ بيوع/ ٢

المرفوعة من:

١- غدير صالح عبدالله محمد
٢- أحمد صالح عبدالله محمد
٣- أسعد صالح عبدالله محمد
٤- أميرة صالح عبدالله محمد
٥- سميرة صالح عبدالله محمد
٦- بدرية صالح عبدالله محمد
٧- سهيلة صالح عبدالله محمد
٨- عبير عبدالرضا محمد الشمري
٩- هديل عبدالرضا محمد حمد

ضد:

١- محمد صالح عبدالله محمد
٢- الممثل القانوني لبنك الكويت الوطني بصفته
٣- الممثل القانوني لبنك وربة بصفته
٤- وكيل وزارة العدل بصفته الرئيس الأعلى لإدارة التسجيل العقاري والتوثيق.

أولا، أوصاف العقار:

عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٧/ ١٩٩٥ الكائن بمنطقة الرميثية قسيمة رقم ١٩٥ قطعة رقم ٢ من المخطط رقم م/ ٢٦٦٧٢ ومساحته ٢٨٢٥ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٣٦٠٠٠٠ د.ك (مرفق شهادة أوصاف).

العقار عبارة عن قسيمة سكنية تقع على شارع واحد ومكونة من دورين، أرضي وأول وملحق، والواجهات من السيجما لون بيج.

تم طرق الباب، ولم يتم فتحه، حيث أفادت المدعية الأولى شخصيا عن مكونات العقار الداخلية كالتالي:

١- الدور الأرضي مكون من صالة وواحد حمام ومغاسل وعدد ٢ غرفة نوم.
٢- الملحق عبارة عن ديوانية مع حمامها، خلفها يوجد عدد ١ غرفة وغرفة خادمة وحمامها وغرفة غسيل والمطبخ الرئيسي.
٣- الدور الأول مكون من عدد ٤ غرف و٣ حمامات وصالة وغرفة صغيرة.

أفادت المدعية الأولى شخصيا، بأنه قد تم ترميم العقار في عام ٢٠٠٦ بالكامل، حيث شمل الحمامات والأرضيات من السيراميك والشبابيك من الألمنيوم.
التكييف وحدات.

ثانيا، شروط المزاد:

أولا، يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا، يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا، فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا، في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامسا، إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادسا، إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعا، يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك والأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامنا، ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أيه مسؤولية.

تاسعا، يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه، إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملا بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٤	٤٣٦٤

القبس

أعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٣٠ - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٩/٧٨ بيوع /١
المرفوعة من: نوف ثامر على الشمري

ضـــــــد: ١ - بشري ثامر مطر الشمري
٢ - ورثة المرحوم/ نايف ثامر مطر الشمري وهم:
١ - فطيم نصار العشان الخالدي ٣ - الهيئة العامة لشئون القصر بصفتها
٢ - خلود فيحان مطر الشمري وصيه على الأبناء (فهد، فاطمة، أريج)

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ٢٠١١/٧٠٨٩ الكائن بمنطقة الواحة - قسيمة رقم ٤٤٥ - قطعة رقم ٣ - من المخطط رقم م/٣٦٨٧٧ ومساحته ٣٠٠م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ١٣٠٠٠٠ د.ك
عين النزاع عبارة عن منزل سكن حكومي يقع على شارع واحد ومكون من دور أرضي وأول وسطح ومكسي من الخارج بالسيجما لون بيج وبمساحة ٣٠٠م٢.
أرشدت المدعى عليها الأولي على مكونات العقار موضوع النزاع وهي كالتالي:
١. الدور الأرضي: مكون من ديوانية + صالة + مطبخ + غرفه + حمام
٢. الأول: مكون من عدد (٤) غرف + (١) حمام
٣. السطح: مطبخ + غرفة خادمة + غرفة غسيل
٤. الملاحق: ملحق امامي عبارة عن غرفة سائق + حمامها وملحق خلفي عبارة عن عدد (٢) غرفة + مطبخ + (١) حمام.
٥. التكييف بالمنزل عادي وحدات
٦. لا يوجد مصعد بالعقار

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالـــثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مسحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامســاً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادســاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعـــاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.
ثامنـــاً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

رئيس المحكمة الكلية المستشار/ د. عادل بورسلي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٤-٣-٢٠٢٠	٤	١٦٧٣٢

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

- **لطيفة راشد عبدالعزيز الرشيد، أرملة/ فهد يوسف العبيد، 89 عاماً، (شيعت)**، الرجال: الصديق، ق6، ش602، م32، تلفون: 25225018، النساء: العدان، ق8، ش21، م37، تلفون: 94068096

- **فاضل عبدالحميد حسن مذكوري، 46 عاماً، (شيع)**، الرجال: بيان، حسينية الإمام الحسن، تلفون: 99604878، النساء: سلوى، ق1، ش7، م27، حسينية الإمام الحسين، تلفون: 99879802

«إنا لله وإنا إليه راجعون»